

Distr.: General
10 October 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إليّ مجلس الأمن في قراره 2645 (2022) أن أتناول مع حكومة هايتي والبلدان المعنية والمنظمات الإقليمية بشأن الخيارات الممكنة لتعزيز الدعم الأمني لما تبذله الشرطة الوطنية الهايتية من جهود لمكافحة المستويات العالية من العنف العصابات، وأن أقدم تقريراً إلى المجلس بشأن هذه المشاورات.

وأجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2022، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، مشاورات مع السلطات الهايتية وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع رئيس وزراء هايتي، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، والمدير العام للشرطة، والمدير العام لوزارة العدل، ومكتب حماية المواطنين، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات النسائية. وشملت المشاورات أيضاً أعضاء مجلس الأمن، والدول الأعضاء من المنطقة، والدول التي أبدت اهتماماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية، بهدف تحديد التحديات الرئيسية، وقدرات هايتي وخياراتها الحالية التي يمكن أن تلقى دعماً سياسياً وتقنياً ومالياً واسعاً.

السياق الأمني الحالي

أدى استفحال تدهور الحالة الأمنية في الأسابيع الأخيرة إلى شل الحركة في البلد. فقد سيطرت العصابات الإجرامية على المنشآت الاستراتيجية الحيوية، مثل ميناء بورت أو برنس الدولي، ومحطة الوقود الرئيسية في البلد، في فاروه. وأدى إغلاق المحطة إلى توقّف فعلي للخدمات الحيوية، مثل توزيع المياه والصرف الصحي، وجمع القمامة، والكهرباء، والمراكز الصحية.

وفي هذا السياق، عادت الكوليرا إلى الظهور في الآونة الأخيرة، وهى الوضع الحالي الظروف المثالية لتفشي المرض بسرعة في جميع أنحاء البلد. وفي الأسبوع الماضي، أبلغت المديرية الوطنية لمياه الشرب والصرف الصحي في البلد الأمم المتحدة أنها لم يتبق لديها من مخزونات الوقود سوى ما يكفي لبضعة أيام؛ وأعلنت الهيئة الرئيسية لتوريد المياه في البلد أنها ستوقف عملياتها لأن مخزونات المياه قد استنفدت تماماً.

وتمنع العصابات الإجرامية الحركة على الطرق الرئيسية من وإلى بورت أو برنس، وهي تسيطر أيضاً على الأحياء الكبيرة. وعنف العصابات ضد السكان مستشر في العديد من هذه المناطق، ولا سيما ضد النساء والفتيات، حيث تتحدث التقارير على نطاق واسع عن أحداث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف



الجنسي المستخدم كأداة لزرع الخوف في السكان وإذلالهم والسيطرة عليهم وإخراجهم من ديارهم. وأخذت العصابات تمارس بشكل متزايد أعمال الاختطاف طلبا للنفية.

وهذه الحالة من العنف الشديد وانعدام الأمن تزيد من دفع الاقتصاد نحو الهاوية، وتعوق حرية التنقل والتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، وتحول دون توفير الخدمات الأساسية وتوزيع المساعدات الإنسانية. كما أن لها تأثيرا شديدا على جهود التنمية. وما لبثت عودة الكوليرا إلى الظهور تزيد من ضعف السكان واحتياجاتهم.

وثمة مزاعم بأن جهات فاعلة سياسية واقتصادية ترعى العصابات وتستخدمها للتأثير على العمليات الانتخابية وعلى الحياة السياسية في البلد بشكل عام. وفي ظل غياب مؤسسات الدولة أو ضعف وجودها في العديد من المناطق، وجدت هذه التنظيمات الإجرامية المجال مفتوحا لتتنامى وتصل إلى حد ممارسة سيطرة فعلية على أجزاء رئيسية من مدينة بورت أو برنس، وعلى أجزاء أخرى من البلد، وإن بدرجة أقل ولكن على نحو متزايد.

ومنذ منتصف أيلول/سبتمبر، أدت حالات نقص الوقود ورفع الدعم الحكومي عن الوقود والإصلاحات الجمركية إلى اندلاع مظاهرات حاشدة وحالات من العنف في جميع أنحاء البلد، وكان بعض تلك الأحداث مدعوما من عناصر سياسية واقتصادية معارضة للإصلاحات. وأدت المظالم المرتبطة بالعنف الشديد وانعدام الأمن، والحالة الاجتماعية الاقتصادية المتردية، فضلا عن الشواغل المتعلقة باستجابة الحكومة لهذه التحديات، إلى زيادة حدة الغضب العام، الأمر الذي نتج عنه وقوع هجمات وأعمال نهب، بما في ذلك ما تعرضت له مباني وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، الأمر الذي أثر على قدرتها على تقديم المساعدة لأكثر الناس ضعفا.

وشدد العديد من المحاورين على الصلة بين الأمن والسياسي وانعدام المساءلة وغياب العدل وتخلف النمو والاحتياجات الإنسانية الملحة. ووردت الإشارة بوجه خاص خلال المشاورات إلى الحاجة الملحة إلى اتخاذ الشرطة إجراءات لتحديد العصابات. واعتُبر إيجاد حل للأزمة السياسية - بما في ذلك بتمهيد الطريق نحو إجراء الانتخابات وتنفيذ الإصلاحات - شرطا لازما لتحقيق الأمن المستدام في البلد، بما في ذلك بإيجاد حلول طويلة الأجل لظاهرة العصابات. ومن شأن استعادة الأمن أن يمكن أيضا من مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن تفشي الكوليرا، فضلا عن تقديم المساعدات المنقذة للحياة للناس المتضررين من عنف العصابات وزلزال عام 2021.

ومن دواعي القلق على نطاق واسع السهولة التي تحصل بها العصابات على الأسلحة والذخيرة، حيث شدد كثير من المحاورين على الحاجة إلى دعم وزارات المالية والعدل والداخلية، فضلا عن القضاة والمدعين العامين، في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها. ويكتسي دعم دائرة الجمارك أهمية خاصة لمكافحة الاتجار، وهذه مهمة يشارك فيها حاليا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويسهم الفساد المستشري، وكذا عدم قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة رقابة فعالة على الحدود والموانئ في جعل هايتي موقعا رئيسيا على طرق الاتجار غير المشروع. واعتُبر أن الحاجة ملحة للغاية لتقوم البلدان التي تأتي منها الأسلحة أو تعبر منها بتقوية الضوابط وإجراءات الرقابة.

الشرطة الوطنية الهايتية

لاحظ مسؤولون حكوميون وبعض ممثلي المجتمع المدني أن الشرطة الوطنية الهايتية قطعت في الآونة الأخيرة بعض الأشواط في مواجهة العصابات، حيث سجلت نجاحات متواضعة في عمليات نفذتها في كروا دي بوكيه. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات سجلت بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آب/أغسطس 2022 ما عدده 877 عملية اختطاف، بما في ذلك اختطاف 182 امرأة و 13 فتاة و 15 ولدا. ورغم أن عدد حالات الاختطاف لا يزال مرتفعا، فإنه انخفض من 198 حالة في أيار/مايو وحده إلى 72 حالة سُجلت في شهر آب/أغسطس.

ومع ذلك، فإن الشرطة الوطنية الهايتية توجد في حالة إنهاك. فهذه القوة تضم حوالي 161 14 فردا، منهم 1 567 امرأة. وتفيد التقارير بأن حوالي 13 000 من أفراد الشرطة مكلفون بأنشطة إنفاذ القانون، حيث تبلغ نسبة أفراد الشرطة إلى عدد السكان 1,06 من أفراد الشرطة لكل 1 000 نسمة من السكان. وهذا أقل بكثير من النسبة الدولية المقترحة من الأمم المتحدة، وهي 2,2 من أفراد الشرطة لكل 1 000 نسمة من السكان. ومن بين جميع أفراد الشرطة العاملين في مجال إنفاذ القانون، يُعتقد أن الثلث منهم فقط يكونون متاحين للعمل ويضطلعون بمهام حفظ الأمن العام في أي وقت من الأوقات. وكثير من المناطق التي تسيطر عليها العصابات، ومنها مارتيسان وسييتي سولاي، لا توجد بها مراكز شرطة تؤدي وظائفها، الأمر الذي يسهم في تهيئة بيئة يمارس فيها زعماء العصابات نفوذا لا حدود له.

وأشار عدة محاورين وطنيين إلى حدوث أوجه من التحسن في قيادة الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك من حيث الرفع من الروح المعنوية للقوة، وذلك مثلا عن طريق تقديم الحوافز لأفراد الشرطة الذين يشاركون في عمليات تنطوي على خطورة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد من قُتل من أفراد الشرطة منذ تصاعد أنشطة العصابات قد شهد ارتفاعا، حيث قُتل 21 من أفراد الشرطة في عام 2021 وقُتل 13 منهم قبل آب/أغسطس 2022. وتعرض نحو 28 من مراكز الشرطة للتخريب أو التدمير من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2022، وهو ما قلص، بل وألغى في بعض الحالات، سلطة الشرطة والدولة في أحياء شاسعة، ومن ثم باتت تلك الأحياء تحت سيطرة العصابات. ومن دواعي القلق أن قوام الشرطة الوطنية انخفض بما عدده 1 343 فردا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، ويُعزى هذا الانخفاض أساسا إلى الصعوبة التي يواجهها أفراد الشرطة في بيئة العمل. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة كبيرة في حجم قوة الشرطة الوطنية وتهيئة الظروف اللازمة لضمان تكريس معظم أعضائها لمهام ضبط الأمن الفعلية.

وثمة شواغل بشأن الضمانات القائمة المتعلقة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها واتخاذ إجراءات بشأنها متى وقعت. وتشمل الشواغل تساؤلات عن مدى كفاية وفعالية آليات الرقابة الداخلية والخارجية التي تخضع لها الشرطة الوطنية الهايتية والضعف العام الذي تتسم به المؤسسات القضائية الهايتية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك شواغل جدية بشأن حالات تواطؤ الشرطة وتآمرها مع العصابات، وهو ما يشي بأمور منها خطر وقوع أسلحة الشرطة وذخائرها في أيدي العصابات. ولذلك يجب إنشاء آلية صارمة لفحص سجلات الأفراد، إضافة إلى آليات مناسبة للإشراف والرقابة الداخلية، بدعم من المجتمع الدولي.

وأشارت السلطات الوطنية إلى الافتقار إلى معدات الحماية الفردية والأسلحة والذخيرة الملائمة، وغيرها من المعدات التكتيكية، وإلى عدم القدرة على استخدامها بفعالية، باعتبار ذلك عقبة رئيسية تحول دون إحراز تقدم في جهود مكافحة العصابات. وتواجه الشرطة الوطنية الهايتية عصابات إجرامية تمتلك من

الأسلحة والمعدات ما يفوق أسلحتها ومعداتنا قوة. فعلى سبيل المثال، لدى الشرطة الوطنية كمية محدودة جدا من الناقلات المدرعة التكتيكية القابلة للتشغيل، الأمر الذي يكبل إلى حد بعيد من قدرتها على تنفيذ عمليات ضد العصابات. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة العامة للشرطة الوطنية على الاضطلاع بعمليات في ضوء معلومات استخبارية يعوقها بشكل خطير الافتقار إلى القدرات المناسبة والمنسقة في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها. وأعرب بعض المحاورين عن القلق من انتشار الفساد في صفوف الشرطة والتواطؤ مع العصابات، إضافة إلى ما يرتبط بذلك من خطر سقوط المعدات والأعتدة الجديدة المقدمة للشرطة الوطنية في أيدي الجماعات الإجرامية. وشددت السلطات الوطنية على الحاجة إلى مزيد من التدريب وبناء القدرات لتمكين الشرطة الوطنية من إعداد عمليات لمكافحة العصابات وتنفيذها بنجاح.

وهناك نقص في التنسيق الفعال بين وحدات الشرطة الوطنية الهايتية المختصة التي تتولى التحقيق في جرائم العنف الجنسي، وهي وحدة مكافحة الجرائم الجنسية، ولواء حماية القاصرين، وخلية مكافحة الاختطاف، وكلها تواجه نقصا كبيرا في اللوجستيات والموارد.

ومما يزيد الحالة سوءا الوضع الهش الذي توجد فيه منظومة العدالة، وقد استغلت هشاشتها بسبب العنف العصابات. فقد هاجمت العصابات المحكمتين الابتدائيتين في بورت أو برنس وكروا دي بوكيه في تموز/يوليه 2022، مما أدى إلى توقف الإجراءات القضائية. وأي تحسّن في قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي لعنف العصابات يجب أن يقترن بمجهود مماثل يُبذل لتعزيز قدرة منظومة العدالة الجنائية على معالجة ملفات أفراد العصابات المقبوض عليهم على وجه السرعة وضمان توجيه التهم إليهم، في ظل الاحترام التام للأصول القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة. وبالمثل، يجب أيضا بذل الجهود لتحسين منظومة السجون، بالنظر إلى ما تشهده المنظومة من اكتظاظ مثير للقلق، مع أن معظم نزلاء السجون (83 في المائة)، حسب المعلومات المقدمة من وزارة العدل، هم من المحتجزين رهن المحاكمة، وربما قضى الكثير منهم فترات احتجاز أطول مما تستدعيه جرائمهم المزعومة. وأشار مسؤولو وزارة العدل إلى أن المساحة المتاحة لكل محتجز لا تتعدى 0,34 متر مربع في مرافق الاحتجاز، حيث توجد حالات كثيرة من سوء التغذية الحاد، وقد مات من ذلك أكثر من 180 محتجزا منذ كانون الثاني/يناير 2022.

وإذا كان الضعف العام للمؤسسات الهايتية المعنية بسيادة القانون أمرا لا ينبغي إغفاله، فإن الحاجة ملحة الآن إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة العصابات واحتوائها. وفي إطار هذا المسعى، شددت السلطات الهايتية على ضرورة أن تكون الحلول تحت قيادة الهايتيين، وعلى أن الشرطة الوطنية ينبغي أن تكون في الصدارة، يدعمها الشركاء الدوليون لتحسين قدرتها على توفير الأمن. ويظل التحدي هو تعزيز قدرة الشرطة الوطنية على أداء مهامها كوكالة قوية وفعالة لإنفاذ القانون، قادرة على التصدي بفعالية للتهديدات التي تشكلها العصابات حاليا، فتسهم من ثم في بسط الأمن في المجتمعات المحلية. ويجب أن تستعيد الشرطة الوطنية ثقة السكان، بالنظر إلى أن المشاركة على نطاق واسع في أعمال الشرطة ودعمها سيكون لهما دور حاسم في النجاح على المدى الطويل.

التوصيات: نهج وإجراءات

بالنظر إلى الحالة البالغة الخطورة، يجب أن تُوجّه الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم للشرطة الوطنية الهايتية نحو الحد من قدرة العصابات المسلحة على منع الوصول إلى البنيات التحتية الاستراتيجية وعلى تنفيذ هجمات على تلك البنيات وتهديد سبل عيش المجتمعات المحلية. ولتحقيق ذلك،

ينبغي إعطاء الأولوية للأهداف الرئيسية التالية: استعادة حرية تنقل الهايتيين في جميع أرجاء بورت أو برنس وفي أنحاء البلد كلها، بما في ذلك ضمان حصول الهايتيين على الإمدادات الضرورية والخدمات الأساسية على وجه الاستعجال؛ توفير الأمن للمنشآت الحيوية، مثل الموانئ والمطارات ومحطات النفط، وكذلك للطرق الرئيسية، على نحو يسمح بالسير الطبيعي للدولة والحياة اليومية؛ وردع أنشطة العصابات، بما في ذلك ردع جرائم القتل والعنف الجنسي وأعمال الاختطاف، للحد من العنف الذي يتعرض له السكان. إن العناية بهذه الأهداف أمر لا غنى عنه لوقف حالة عدم الاستقرار المتصاعدة في البلد.

وشددت السلطات الهايتية على ضرورة تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بدعم عملي متخصص في تصميم عمليات مكافحة العصابات والتخطيط لها والإشراف عليها، وذلك بإيفاد مستشارين يُقدّمون على المستوى الدولي (أفراد شرطة وخبراء، مسلحين أو غير مسلحين) ليعملوا ضمن وحدات الشرطة الوطنية المتخصصة المعنية على مدى فترة طويلة. وأشارت السلطات الهايتية في مشاورات سابقة إلى تفضيلها لخيارات الدعم التي لا تصل إلى مستوى اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهؤلاء المستشارون الدوليون، بمن فيهم أولئك الذين يمتلكون خبرات في مكافحة العصابات وخبرات متخصصة في مجالات من قبيل مكافحة العنف الجنسي والجنساني، سيعملون جنباً إلى جنب مع قيادة الشرطة الوطنية، حتى يكون لهم إسهام في إعادة بسط سيطرة الدولة على المنشآت الحيوية والطرق البرية.

وفي أعقاب فشل الجهود التي بُذلت لاستعادة السيطرة على محطة النفط في فاروه، أوضح رئيس وزراء هايتي للأمانة العامة أنه يمكن التفكير في نشر قوة خاصة متعددة الجنسيات لفترة قصيرة بهدف تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية مؤقتاً، وذلك بالنظر إلى تدهور البيئة الأمنية. وفي وقت لاحق، في 6 تشرين الأول/أكتوبر، أذن مجلس الوزراء لرئيس الوزراء بأن يطلب النشر الفوري لقوة مسلحة دولية متخصصة بهدف التصدي لحالة انعدام الأمن الناجمة عن الأعمال الإجرامية التي تقوم بها العصابات المسلحة.

وفي ظل هذه الظروف، يلزم القيام بعمل فوري، يعقبه المزيد من التدخلات المتوسطة الأمد والطويلة الأمد.

أما في الأمد القصير، فتُقدّر الخطوات المبينة أدناه.

قوة العمل السريع

يمكن لدولة عضو واحدة أو عدة دول، في إطار العمل على صعيد ثنائي بدعوة من حكومة هايتي وبالتعاون معها، أن تقوم، على سبيل الاستعجال، بإيفاد قوة للعمل السريع بهدف دعم الشرطة الوطنية الهايتية. وسوف تقوم هذه القوة، على وجه الخصوص، بدعم الشرطة الوطنية في منطقة بورت أو برنس الحضرية أساساً لتأمين حرية نقل المياه والوقود والأغذية والإمدادات الطبية من الموانئ والمطارات الرئيسية إلى المجتمعات المحلية ومرافق الرعاية الصحية. ولتحقيق هذا الهدف، ستدعم القوة الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية للقضاء على التهديد الذي تشكله العصابات المسلحة وتوفير الحماية المباشرة للبنات التحتية الحيوية والخدمات الأساسية. وستوفر القوة للشرطة الوطنية، بما ستجلبه من قدرة تشغيلية تكملية، متنقّساً هي في أمس الحاجة إليه، وستمكنها من إعادة تقييم الاحتياجات وتخصيص الموارد المنهكة حالياً لأولويات الأمن العام الاعتيادية.

وقد يرغب مجلس الأمن أن يرحب بالقوة استجابة للطلب الذي قدمته حكومة هايتي في 6 تشرين الأول/أكتوبر.

وستتألف القوة من أفراد من القوات المسلحة الخاصة بتقديمهم دولة عضو واحدة أو عدة دول، مع قيام دولة عضو واحدة بقيادة هذا الجهد، بما في ذلك في مجالات التخطيط للعمليات وافتتاحها وقيادتها وتوجيهها. ويمكن للدول الأعضاء التي لا تساهم بأفراد مسلحين أن تزود القوة بالدعم المالي والعتاد.

ويجوز للأمين العام أن ينشر قدرات إضافية تابعة للأمم المتحدة لدعم أي وقف لإطلاق النار أو أي ترتيبات إنسانية، وضمان تنسيق الجهود مع القوة الدولية.

وسيتّم سحب القوة تدريجياً مع إعادة الشرطة الوطنية الهايتية بسط سيطرة الدولة على البنى التحتية الحيوية التي تستهدفها العصابات، وشروعها في استعادة الأمن العام وحرية التنقل. ويمكن حينها النظر في خيارين لتعزيز الدعم المقدم للشرطة الوطنية على أمد أطول.

وفي الأمد المتوسط، يمكن النظر في الخيارين المبينين أدناه فيما يتعلق بما بعد قوة العمل السريع.

الخيار 1: فرقة شرطة متعددة الجنسيات

يمكن للدول الأعضاء، في إطار العمل على صعيد ثنائي بدعوة من حكومة هايتي وبالتعاون معها، أن تنشئ فرقة شرطة دولية لتعزيز القدرات التكتيكية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية من أجل مكافحة العنف العصابات. وستظل الشرطة الوطنية القوة الوحيدة في الخط الأمامي لعمليات الشرطة ومكافحة العصابات. أما فرقة الشرطة الدولية فستتطلع بالأنشطة التالية: إسداء المشورة بشأن تصميم وتنفيذ العمليات ضد العصابات المسلحة؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة وإجراءات إنفاذ القانون ومراقبتها؛ وفحص سجلات أفراد الشرطة الذين يتلقون تدريباً تكتيكياً؛ وإسداء المشورة بشأن النظم والممارسات، وكذلك بشأن الاستخدام الفعال للمعدات وصيانتها ومراقبتها، بما في ذلك الأسلحة والذخائر؛ وتدريب أفراد الشرطة الوطنية على استراتيجيات مكافحة العصابات وعلى أعمال الخفارة المجتمعية لاستعادة ثقة السكان في الأحياء المتضررة من العصابات؛ وتقييم التهديدات التي تشكلها العصابات الإجرامية للأمن الوطني والنظام العام؛ وإسداء المشورة بشأن قدرة الشرطة الوطنية على التصدي لهذه التهديدات في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان. وستكون الفرقة مصدر اطمئنان وثقة بالنسبة للدول الأعضاء الراغبة في تقديم معدات وتكنولوجيات لتعزيز الدعم الأمني المقدم للشرطة الوطنية. وقد يرغب مجلس الأمن أن يرحب بطلب تقدمه حكومة هايتي للحصول على هذه المساعدة، وأن يشجع الدول الأعضاء على الاستجابة بالمساهمة في الفرقة.

وستتألف الفرقة من مستشارين في شؤون الشرطة من مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء، تكون لهم خبرات مفيدة في عمليات مكافحة العصابات وأعمال الخفارة المجتمعية. وبالإضافة إلى المستشارين، ستتشتر الفرقة ما تقدمه الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول التي لا ترسل مستشارين، من معدات وأعتدة وتكنولوجيات تحتاجها الشرطة الوطنية الهايتية لتتطلع بعمليات مكافحة العصابات (من قبيل التكنولوجيا المتقدمة لاعتراض اتصالات العصابات، والطائرات الموجهة عن بُعد). وسيُطلب من الدول الأعضاء التي لا تقدم للفرقة مستشارين أو معدات أن تساهم بأموال للمساعدة في نشر الفرقة وقيامها بعملياتها. ولن يشارك أعضاء الفرقة أنفسهم في عمليات الخطوط الأمامية.

ومن شأن هذا الخيار أن يسمح بإبرام اتفاقات تنفيذية بسرعة أكبر وأن ييسر تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بما تمس حاجتها إليه من معدات ودعم لا يمكن للأمم المتحدة توفيرهما.

وستتولى دولة من الدول الأعضاء المساهمة برئاسة قيادة فرقة الشرطة الدولية. وسيتولى مجلس ثلاثي، يتألف من رئيس فرقة الشرطة الدولية والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية ومفوض شرطة الأمم المتحدة، مهام التنسيق، وسيكفل امتثال الدعم المقدم لقواعد حقوق الإنسان ومبادئها ذات الصلة. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن تحويل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مهمة المشاركة في المجلس الثلاثي.

الخيار 2: قوة خاصة متعددة الجنسيات

يمكن لمجموعة من الدول الأعضاء، في إطار العمل على صعيد ثنائي بدعوة من حكومة هايتي، أن تنشئ قوة خاصة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي للعصابات، بما في ذلك من خلال تنفيذ عمليات مشتركة لكشف العصابات وعزلها واحتوائها في جميع أنحاء البلد. وقد يرغب مجلس الأمن أن يرحب بهذه القوة الخاصة التي ستكون أقدر على الاستمرار في ظل تأييد سياسي واجتماعي واسع النطاق لنشرها، مع التوصل إلى اتفاق مُجدٍ بين الحكومة والمعارضة بشأن طريقة سياسية للمضي قدماً في هايتي. وستتألف القوة الخاصة من وحدات جيدة التجهيز من الشرطة الخاصة تقدمها مجموعة من الدول الأعضاء تكون إحداها هي بلد القيادة بحيث تتولى قيادة العمليات وتوجيهها. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي برصد امتثال الدعم المقدم لقواعد حقوق الإنسان ومبادئها ذات الصلة والإبلاغ عن ذلك.

ويمكن في إطار هذا الخيار تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية عند المعابر الحدودية البرية وفي الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة، بما في ذلك إعادة فتح مراكز الشرطة وإقامة وجود للشرطة عند المعابر الحدودية الرسمية للمساعدة في تهيئة الظروف الملائمة لتحصيل الإيرادات. وإذا لم تبادر الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم والتمويل لهذا الخيار في إطار ثنائي، فإن تقديم المساهمات في إطار عملية تابعة للأمم المتحدة قد يكون هو البديل. غير أن العودة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام ليست هي الخيار المفضل لدى السلطات، كما ذكر.

لقد أحرزت عمليات الأمم المتحدة المتعاقبة لحفظ السلام التي نُشرت منذ عام 2005 تقدماً ذا شأن في احتواء سيطرة العصابات على المجتمعات المحلية وفي استعادة سلطة الدولة في المناطق المتضررة من عنف العصابات على مدى عقود. غير أن الانتقال إلى وضع غير وضع حفظ السلام استند إلى افتراض أن الشرطة الوطنية الهايتية سيتواصل تعزيز قدراتها المؤسسية، وأنها ستعمل في بيئة من الاستقرار السياسي النسبي يمكنها من الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت على مر السنين. وينطبق الافتراض نفسه على الحالة الراهنة: فأي إجراء لاحتواء العصابات لن يكون له سوى أثر مؤقت ما لم تصاحبه جهود هايتية ودولية متزامنة ومخلصة لمعالجة الأسباب الجذرية لظاهرة العصابات، أي سوء الإدارة المالية والفساد اللذان تحركهما مصالح سياسية واقتصادية لا تلقي كبير بال لبناء دولة جيدة الإدارة تسود فيها سلطة القانون.

وبالموازاة مع قوة العمل السريع المقترح إنشاؤها والخيارين اللاحقين، قد يود مجلس الأمن أن يبت في مسارات العمل الإضافية المبينة أدناه.

(أ) مواصلة تعزيز عنصر الشرطة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عن طريق الرفع من الحد الأقصى المأذون له به

أي دعم يقدّم إلى الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز قدرتها على مكافحة العصابات بفعالية يجب أن يُستكمل بمضاعفة جهود التدريب التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والشركاء الدوليون بهدف توسيع نطاق القدرات العامة للشرطة الوطنية حتى تتجاوز حدود العمليات الأمنية. ويشمل ذلك زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية، ومواصلة فحص سجلاتهم، وتعزيز مهارات الخبرة المجتمعية، وتعزيز القدرة على منع العنف الجنسي والتصدي له، وإصلاح مراكز الشرطة التي دُمرت في المناطق التي تسيطر عليها العصابات. ويجب أن تُستكمل العمليات الناجحة لإزالة العصابات بضمان القدرة على إقامة وجود لقوات الأمن العام ومؤسسات الدولة ذات الصلة والحفاظ على ذلك الوجود للحيلولة دون عودة الجماعات الإجرامية، فضلا عن تأمين القدرة على تقديم ما يلزم من الخدمات الأساسية والمساعدة. وهذا النهج لا غنى عنه لمد جسور الثقة المطلوبة بين قوات الأمن والسكان، ولا غنى عنه أيضا لتعزيز العقد الاجتماعي.

(ب) الدعم على الصعيد الثنائي بتوفير التدريب والمعدات للشرطة الوطنية الهايتية

قد يرغب مجلس الأمن أن يدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بالمعدات والتدريب والعتاد، على سبيل الاستعجال، ومن ثمّ تحسين قدرتها على احتواء الجماعات الإجرامية التي تسيطر حاليا على مواقع رئيسية، مع التركيز على المناطق الواقعة في بورت أو برنس، ولا سيما لضمان الوصول إلى الموانئ والطرق ذات الأهمية في نقل السلع الأساسية وحرية تنقل الأشخاص داخل البلد.

وأشارت السلطات الهايتية إلى أن الشرطة الوطنية الهايتية تتأهب بالفعل لاستلام عدة شحنات من المركبات التكتيكية المدرعة المقرر أن تصل قبل نهاية العام. وأشارت السلطات أيضا إلى أنها تتوقع أن تُبعث فورا الأسلحة والذخائر اللازمة للقيام بالعمليات. وأعربت قيادة الشرطة الوطنية عن شيء من الثقة في قدرتها على الانطلاق من النجاحات المتواضعة التي تحققت في الآونة الأخيرة واستعادة السيطرة تدريجيا على مناطق رئيسية في العاصمة من خلال هذه المعدات ودعمها بأعتدة إضافية. وتبذل دولتان عضوان بالفعل جهودا هامة لتطوير قدرات خاصة ذات صلة بالأسلحة والمهارات التكتيكية، ويتوقع الانتهاء من ذلك بحلول نهاية عام 2023. وفي غضون ذلك، تسعى الشرطة الوطنية إلى تعزيز وحدة مؤقتة لمكافحة العصابات. وأنا أشجع الدول الأعضاء بقوة على تعزيز ما تقدمه من مساعدة أمنية إلى هايتي، ولا سيما فيما تحتاجه الشرطة الوطنية للقيام بعملياتها، استكمالا للجهود المبذولة حاليا لتعزيز الشرطة من خلال الصندوق المشترك للتبرعات.

وفي هذا الصدد، أدعو أيضا السلطات الهايتية إلى وضع آليات وضمانات مناسبة وفعالة وشفافة لضمان إدارة ومراقبة مخازن الأسلحة وصيانة المعدات. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على أهبة الاستعداد، من خلال عنصر الشرطة التابع له، لتقديم الدعم في وضع الضمانات فيما يتعلق بتخزين المعدات والأسلحة النارية والذخيرة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية، وبالإشراف عليها. وينبغي أن تساعد هذه الضمانات على التغلب على الهواجس التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء أثناء المشاورات بشأن احتمال إساءة استخدام المعدات أو اختلاسها. ويجب أن يكون لدى الشرطة الوطنية أيضا آليات مساءلة فعالة وشفافة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان واتخاذ إجراءات عند وقوعها.

(ج) إحباط تدفق التمويل والأسلحة غير المشروعة إلى العصابات

كما أشار مجلس الأمن في الفقرة 4 من القرار 2645 (2022)، يجب أن تبذل الدول الأعضاء مزيداً من الجهود لحظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى جهات من غير الدول تكون ضالعة في عنف العصابات أو الأنشطة الإجرامية أو انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي أو تقدم الدعم لذلك. وقد تكلم العديد من المحاورين خلال المشاورات، بما في ذلك السلطات الوطنية، عن أهمية وضع ضوابط فعالة لمنع وصول الأسلحة والمعدات إلى العصابات. وشدد البعض على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للجزاءات وفقاً للفقرة 5 من القرار 2645 (2022)، بما في ذلك أيضاً إمكانية اتخاذ تدابير على صعيد ثنائي للحد من عمليات نقل الأسلحة وتقديم الدعم المالي للعصابات.

(د) دعم قطاع العدل بالمساعدة التقنية

يجب على هايتي أن تتخذ الخطوات اللازمة لكي تعالج على نحو متكامل الروابط القائمة بين أعمال ضبط الأمن وسلسلة سيادة القانون، لضمان النجاح في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات وإصدار الأحكام والاحتجاز. وبالنظر إلى حالة الضعف التي توجد فيها المنظومة القضائية منذ أمد طويل، من المرجح أن يثبت أنه من الضروري اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة حالة أفراد العصابات المحتجزين. فإن من شأن نجاح العمليات أن يلقي بضغوط إضافية على منظومتي العدالة والسجون اللتين توجدان في حالة إنهاك وسيتعين عليهما التعامل مع عدد متزايد من المحتجزين والإجراءات القضائية. وإنشاء وحدات قضائية متخصصة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل العصابات، بما في ذلك الجرائم التي تنطوي على العنف الجنسي، من شأنه أن يساعد على التعجيل بتجهيز القضايا بينما يتزايد عدد الاعتقالات. وهذا يسعى تويده الأمم المتحدة.

وفي جميع السيناريوهات، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تقديم المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية وفقاً للولاية المنوطة به، مع مراعاة الحاجة إلى رصد الامتثال لقواعد ومعايير حقوق الإنسان، فضلاً عن ضرورة تطبيق سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم أي دعم من الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للمنظمة. وسيكون تعزيز مهام الدعم والتنسيق التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إضافة إلى تعزيز قدرة المكتب على الرصد وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى السلطات الهايتية، أمراً بالغ الأهمية للنهوض بالجهود المبذولة لمساعدة الشرطة.

وفي الأخير، بالإضافة إلى الخيارات المذكورة أعلاه، يجب على هايتي والمجتمع الدولي أن يواصلوا بذل جهود دؤوبة لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للسكان، بما في ذلك في مجالي التعليم والصحة، في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال تقديم الخدمات الأساسية بفعالية. وما لم تُتَّح للسكان فرص حقيقية ومستدامة في مجال التنمية، فإن العصابات ستواصل استغلال مواطن الضعف الشاملة. وتظل العودة إلى انخراط أكثر قوة من جانب الأمم المتحدة في شكل عملية لحفظ السلام هي الحل الأخير إذا لم يتخذ المجتمع الدولي على وجه الاستعجال أي إجراء حاسم وفق الخيارات المحددة، وإذا ثبت أن الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون غير قادرة على تصحيح الحالة الأمنية المتدهورة.

وفي الختام، أكد من جديد أن إحراز تقدم عاجل نحو إيجاد حل بقيادة وطنية للمأزق السياسي الذي طال أمده أمر أساسي لاستعادة الأمن على نحو مستدام ودائم.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش